

وزير العدل ووزيرة شؤون المرأة يفتتحان ورشة العمل الخاصة ( الحماية القانونية لحقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي)

الأربعاء 2021/4/7

افتتح وزير العدل أ.د. محمد الشلالده ووزيرة شؤون المرأة د. آمال حمد ورشة العمل الخاصة بالحماية القانونية لحقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي، والتي نظمتها وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية، بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس".

وأكد د. الشلالده في مداخلته على ضرورة إيجاد آليات قانونية لحماية المرأة في ظل الانتهاكات التي تمارس عليها من قبل الاحتلال خاصة حماية الأسيرات الفلسطينيات وما تتعرض له النساء من تنكيل من قبل قوات الاحتلال، مستنكرا جريمة الاحتلال في اغتيال الشاب أسامة منصور وإصابة زوجته.

وقال وزير العدل أن دولة فلسطين ملتزمة بتطبيق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت إليها ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان خاصة المرأة، منوها إلى أن مجلس الوزراء وافق على إنشاء ما يسمى بالعيادة القانونية والتي تخدم الفئات المهشمة والطفل والمرأة وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

بدورها قالت وزيرة شؤون المرأة د. آمال حمد أن هذه الورشة تجمع جميع الأطراف الحكومية من اجل النهوض بقضايا المرأة وحمايتها من قضايا القتل وكافة أشكال التمييز، مشددة على ضرورة تجنيد الطاقات مع الشركاء لتوفير الحماية اللازمة للمرأة، إضافة إلى تحقيق وزارة شؤون المرأة بقرار من مجلس الوزراء من اجل تطوير الأنظمة القانونية الضامنة لرفع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

وأكدت د. حمد على ضرورة توحيد القوانين المختلفة من اجل الوصول إلى منظومة قانونية عصرية تراعي كافة متطلبات واحتياجات المرأة الفلسطينية وفق منهجية وطنية متفق عليها مع كافة الشركاء والمؤسسات المجتمعية.

من جانبها قالت المستشارة خلود عبد الخالق ممثلة عن وزير التنمية الاجتماعية، أن وزارة التنمية الاجتماعية تنظر باهتمام إلى الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية، حيث نفذت الوزارة العديد من البرامج التي تهدف إلى حماية النساء الفلسطينيات من خلال الجهود التي تبذلها من اجل المرأة الفلسطينية، إضافة إلى ضرورة مراجعة التشريعات ذات العلاقة والتي من خلالها يمكن أن تحسن دور المرأة الفلسطينية.

وفي مداخلته قال السيد جيليمو جوردانو ممثل وكالة التعاون الإيطالي أن المرأة الفلسطينية تمثل جزء مهم من الشعب الفلسطيني وان الوكالة الإيطالية جادة ومعنية في دعم المشاريع التي تخدم وتوفر كافة الاحتياجات القانونية والتنموية التي تخص المرأة الفلسطينية وأنها مستعدة دائما لدعم مثل هذه المشاريع.

وفي سياق متصل أكدت السيدة النشي ممثلة التعاون الإيطالي في فلسطين أن الوكالة تهتم وتعمل على قطاع التشريعات الخاص بالمرأة الفلسطينية، خاصة وان الوكالة ملتزمة بكافة برامج الدعم التي تقدمها من خلال وزارة التنمية الاجتماعية والتي تخدم المرأة الفلسطينية وتهتم بتمكينها على كافة الصعد.



\*\*\*

وزير العدل ووزيرة شؤون المرأة يفتتحان ورشة العمل الخاصة ( الحماية القانونية لحقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي):

رام الله: 07/04/2021 : افتتح وزير العدل أ.د. محمد الشالدة ووزيرة شؤون المرأة د. أمال حمد ورشة العمل الخاصة بالحماية القانونية لحقوق المرأة في ظل الشرائع السماوية والقانون الدولي، والتي نظمتها وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية، بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس". وأكد د. الشالدة في مداخلته على ضرورة إيجاد آليات قانونية لحماية المرأة في ظل الانتهاكات التي تعارض عليها من قبل قوات الاحتلال، مستذكرا جريمة الاحتلال في اغتيال الشاب أسامة منصور وإصابة زوجته.

وقال وزير العدل أن دولة فلسطين ملتزمة بتطبيق أحكام الاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت إليها ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان خاصة المرأة، منوها إلى أن مجلس الوزراء وافق على إنشاء ما يسمى بالعبادة القانونية والتي تخدم الفئات المهشمة والطفل والمرأة وتقديم المساعدة اللازمة لهم. بدورها قالت وزيرة شؤون المرأة د. أمال حمد أن هذه الورشة تجمع جميع الأطراف الحكومية من أجل النهوض بقضايا المرأة وحمايتها من قضايا القتل وكافة أشكال التعذيب، مشددة على ضرورة تجنيد الطاقات مع الشركاء لتوفير الحماية اللازمة للمرأة، إضافة إلى تحقيق وزارة شؤون المرأة بقرار من مجلس الوزراء من أجل تطوير الأنظمة القانونية الصائبة لرفع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

وأكدت د. حمد على ضرورة توحيد القوانين المختلفة من أجل الوصول إلى منظومة قانونية تنصيرية تراعي كافة متطلبات واحتياجات المرأة الفلسطينية وفق منهجية وطنية متفق عليها مع كافة الشركاء والمؤسسات المجتمعية.

من جانبها قالت المستشارة خلود عبد الخالق ممثلة عن وزير التنمية الاجتماعية، أن وزارة التنمية الاجتماعية تنظر باهتمام إلى الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية، حيث نفذت الوزارة العديد من البرامج التي تهدف إلى حماية النساء الفلسطينيات من خلال الجهود التي تبذلها من أجل المرأة الفلسطينية، إضافة إلى ضرورة مراجعة التشريعات ذات العلاقة والتي من خلالها يمكن أن تحسن دور المرأة الفلسطينية.

وفي مداخلته قال السيد جيلامو جوردانو ممثل وكالة التعاون الإيطالي أن المرأة الفلسطينية تمثل جزء مهم من الشعب الفلسطيني وأن الوكالة الإيطالية جادة ومهتية في دعم المشاريع التي تخدم وتوفر كافة الاحتياجات القانونية والتنوعية التي تخص المرأة الفلسطينية وأنها مستعدة دائما لدعم مثل هذه المشاريع.

وفي سياق متصل أكدت السيدة التشي ممثلة التعاون الإيطالي في فلسطين أن الوكالة تهتم وتعمل على قطاع التشريعات الخاص بالمرأة الفلسطينية، خاصة وأن الوكالة ملتزمة بكافة برامج الدعم التي تقدمها من خلال وزارة التنمية الاجتماعية والتي تخدم المرأة الفلسطينية وتهتم بتمكينها على كافة الصعد.



<https://www.facebook.com/ministry.of.justice.palestine>